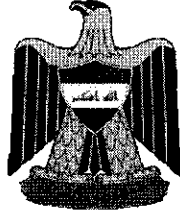


كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نىتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/٢٠١٩

وتشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

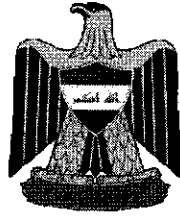
المدعى : علاوي حسين علي - وكيله المحامي محمد حمود ناصر السلامي.
المدعى عليهما:

١. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان المدير سالم طه ياسين والمستشار القانوني هيثم ماجد سالم.
٢. رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني (احمد سريح محسن).

الادعاء :

ادعى وكيل المدعى، بأنه سبق وأن أصدر المدعى عليه الاول (رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته) قانون ((الحجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة، العائدة الى اركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧)) وقد قضى بموجب المادة (٤) منه بأن (لا يعمل بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧)) المعدل بالقرار رقم (١٤٢٦) لسنة ١٩٨٣ في شأن الدعاوى المقامة على المشمولين بأحكام المادتين (١ و ٣) من القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ (المنوه عنه اعلاه) وان ذلك يعتبر مخالفة صريحة للدستور في المادة (١٤) منه والتي تنص على أن (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز) كما أن ذلك يخالف أحكام المادة (١٧) من الدستور والتي تنص على أن (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي

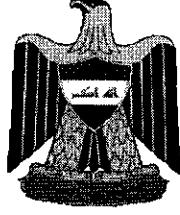


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/٢٠١٩

الآخرين والآداب العامة). وادعى وكيل المدعي بأن الخصوصية الممنوحة للأشخاص المشمولين بموجب المادة (٤) اعلاه قد تعدت على حقوق ومصالحه موكله حيث اقام الدعوى المرقمة (٢٠٦٦/ب/٢٠١٩) أمام محكمة بداءة الكرخ على احد المشمولين بأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ والتي لا تزال قيد المرافعة والتي طلب فيها ((تمليك موكله العقار المنوه عنه انفاً كونه قد اشتراه بموجب مقابلة بيع خارجية لما تقدم طلب وكيل المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٤) اعلاه لمخالفتها للمادتين (١٤ و ١٧) من الدستور. ورد وكيل المدعي عليه الاول على عريضة الدعوى بما يلي:
أن النص المطعون فيه لا يخالف أحكام المادة (١٤) من الدستور لأن المساواة المقصودة في تلك المادة هي بين الحالة الواحدة كما لا يخالف ذلك النص المادة (١٧) من الدستور، حيث جاء النص - محل الطعن - خياراً تشريعياً وتطبيقاً سليماً لأحكام القانون ومنعاً من التهرب من تطبيق أحكامه لا سيما وان القانون الذي تضمن تلك المادة يبين اجراءات وطرق الطعن بالقرارات التي تصدر بموجب احكامه عليه طلب وكيل المدعي عليه الاول رد الدعوى. اجاب وكيل المدعي عليه الثاني (رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته) على عريضة الدعوى بما يلي: لقد اشترطت المادة (١٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ بالمدعي عليه ان يترتب على إقراره حكم بتقدير صدور إقرار منه وأن يكون محكوماً او ملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى وهذا الوصف لا ينطبق على موكله لأنه ليس الجهة التي قامت بتشريع ((قانون حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة، العائدة الى اركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧)) عليه فأن موكله ليس خصماً في هذه الدعوى واذا كانت الخصومة غير متوفرة فعلى المحكمة ان تحكم ولو من تلقاء نفسها، برد الدعوى دون الدخول في أساسها وفقاً للمادة (١/٨٠) من قانون المرافعات المدنية. لما تقدم طلب وكيل المدعي عليه الثاني رد الدعوى بالنسبة لموكله من جهة الخصومة. وبعد تسجيل الدعوى استناداً

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/٢٠١٩

لأحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور عين يوم ٢٩/٧/٢٠١٩ موعداً للمرافعة. وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعي ووكيل المدعى عليه الاول رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته ووكيل المدعى عليه الثاني رئيس الجمهورية إضافة لوظيفته وبوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً، كرر وكيل المدعي ما ورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها، أجاب وكيل المدعى عليه الاول بأنهما يكرران ما ورد في اللائحة الجوابية ويطلبان رد الدعوى للأسباب التي أورداها فيها، رد وكيل المدعى عليه الثاني ((أكرر ما ورد في اللائحة الجوابية وأطلب رد الدعوى للأسباب الواردة فيها استفسرت المحكمة من وكيل المدعي أن كانت الدعوى البائية قد حسمت أم لم تحسم لحد الوقت الحالي، فأفاد أن الدعوى تلك استأخرت لنتيجة حسم الدعوى الدستورية أمام محكمتكم)) عقب وكيل المدعي أن المساواة المقصودة في الدستور هي بين افراد الشعب العراقي وليس بين الفئة المتناظرة كذلك فيما يخص بقية الدفوع فلا سند لها من الدستور دقت المحكمة مجريات الدعوى فوجدت أنها اصبحت مستكملة لاسباب الحكم فقرر ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً في الجلسة.

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي يطعن بعدم دستورية المادة (٤) من قانون حجز ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى أركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بداعي مخالفتها للمادتين (١٤) و (١٧) من الدستور، وقد تبين أن موكله قد اشترى عقاراً خارج دائرة التسجيل العقاري وتعذر تسجيله لأن المتعهد مشمول بأحكام المادة (٤) من القانون المذكور ولا يجوز العمل بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧ وتعديله بالقرار (١٤٢٦) لسنة ١٩٨٣، أجاب وكيل المدعى عليهما طالبين رد الدعوى حيث أن النص المذكور موضوع الطعن

م.ق. ساره علام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

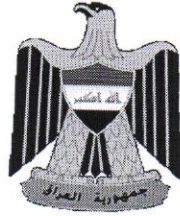
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/٢٠١٩

جاء خياراً تشريعياً ومنعاً للتهرب من تطبيق أحكام القانون إضافة الى أن المساواة المنصوص عليها في المادة (١٤) من الدستور هي تكون بين الحالة الواحدة وأن النص كذلك لا يخالف المادة (١٧) من الدستور. وتجد المحكمة الاتحادية العليا ومن الاطلاع على مجريات الدعوى ودفع المدعى عليه أن الدعوى فاقدة لسنداها الدستوري والقانوني ذلك أن النص موضوع الطعن جاء خياراً تشريعياً ويهدف الى منع المشمولين بأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ من التلاعب بأموالهم بموجب عقود تجري خارج الدوائر الرسمية أن المساواة التي يعتمدها المدعي سنداً لدعواه بموجب المادة (١٤) من الدستور لا تكون إلا بين الفئة والحالة الواحدة وليس على المجموع مطلقاً كما أن المادة (١٧) من الدستور لا تسعف المدعي سنداً للحكم لصالحه في دعواه، وبناء عليه قررت المحكمة بالاتفاق رد دعوى المدعي وتحميله المصاريف واتعاب المحاماة لوكلاء المدعى عليهما ومقدارها مئة الف دينار توزع بينهم وفق القانون. صدر قرار الحكم باتاً استناداً لأحكام المادتين (٩٤) من الدستور و(٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم علناً في ٢٩/٧/٢٠١٩.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو التمن